وزارة المـاليـــة
الدائرة الاقتصادية
قسم السياسات الاقتصادية

# القطاع الزراعي في العراق
# اسباب التعثر ومبادرات الاصلاح

دراسة اعدت من قبل
قسم
السياسات الاقتصادية

## المقدمـــــــــة ..

شهـد مسرح الاقتصاد العالمي العديد من الازمات والمشاكل الاقتصادية التي اصبحت القاسم المشترك بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية وواحدة من ابرز هذه المشكلات هي مشكلة التصحر وازمة الغذاء العالمي والتي سرعان ما وجهت انظار العالم وعلى مختلف الصعد الدولية والمحلية للوقوف على معطيات هذه الازمة وتحديد اثارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ووضع الحلول والمعالجات الناجحة . اذ ان من الافرازات الايجابية لهذه الازمة هي دفع دول العالم بأتجاه اعادة تأهيل وتنمية قطاعاتها الزراعية باعتبارها رافدا أساسيا للاقتصاد القومي وعنصر مهم في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي بعد ان عزفت الاستثمارات الدولية عن التوجه صوب القطاع الزراعي الذي اتسم بأنخفاض اسعار محاصيله في السوق الدولية طيلة العقود الماضية .

واذا ما كانت مشكلة التصحر وتراجع الاسعار تعد من ابرز اشكالات هذا القطاع في العالم الخارجي فأن اشكالاته في العراق من البديهي انها ستكون أعقد اذا ما اخذنا بنظر الاعتبار التغيرات السياسية والادارية والاقتصادية التي شهدها العراق بعد عام ٢٠٠٣ وما ترتب عليها من تبعات اثرت على اداء قطاعات الاقتصاد القومي وفي مقدمتها القطاع الزراعي . عليه لابد من الوقوف على ابرز التحديات التي يواجهها هذا القطاع وتحديد ملامح الاصلاح من خلال بحثنا هذا والذي يتمحور في المباحث التاليـــــــــة : ـ

- المبحث الاول : مؤشرات اداء القطاع الزراعي.
- المبحث الثاني : اشكالات القطاع الزراعي.
- المبحث الثالث : دور الحكومة في اصلاح القطاع الزراعي.
- الاستنتاجات .
- التوصيات .

# المبحث الاول

## مؤشرات اداء القطاع الزراعي

يمتلك القطاع الزراعي جملة من الترابطات الامامية والخلفية التي تجعلة حلقة ضمن سلسلة من القطاعات التي يتألف منها الاقتصادالوطني ، والقطاع الزراعي في العراق تشير الحقائق على انه تأثر بالتغيرات السياسية والاقتصادية والتشريعية التي شهدها العراق على مدار مايقرب عقد من الزمان وبالتالي انعكس هذا الاثر على فاعلية مساهمة هذا القطاع في متغيرات مهمة في الاقتصاد العراقي يمكن ابرازاهمها وعلى النحو التالي:

### ١-الناتج المحلي الاجمالي:-[١]

بلاشك فان حسابات الناتج المحلي الاجمالي توضح مدى اسهام كل قطاع سواء اكان خدمي ام انتاجي في تكوين الاقتصاد الوطني ،والقطاع الزراعي من القطاعات المهمة رغم انه لم يتبوء مقام الصدارة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي بسبب ضخامه مساهمة القطاع النفطي خصوصاً في السنوات الاخيرة التي شهدت عودة العراق الى السوق النفطية الدولية،اذ تأرجح وزن القطاع الزراعي خلال المدة ٢٠٠٢-٢٠٠٩،اذ بلغ ادنى حدوده عام ٢٠٠٣بواقع (٢،٤) ترليون دينار وبهذا تقدر نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي بـ ( ٨،٤%) . ان ضعف اسهام هذا القطاع في عام ٢٠٠٣ معروفة اسبابه حيث عرف هذا العام بعدم استقراره سياسياً الى جانب تراجع فرص النشاط الاقتصادي.

اما عن اعلى مساهمة فقد جاءت في عام ٢٠١٠ اذبلغ حجم هذا القطاع (٨،٦) ترليون دينار وشكل بذلك نسبة مساهمة بلغت( ٤،٩%)من الناتج المحلي الاجمالي.

بشكل عام لاتزال نسبة مساهمة هذا القطاع محدودة اذا ما قورنت بمساهمه قطاع التعدين والمقالع حيث بلغت الحدود الدنيا للاخير(٢٠،٣)ترليون دينار عام ٢٠٠٣ وشكل بذلك نسبة بلغت( ٦٨،٩%) في حين ان اعلى اسهام لهذا القطاع جاء عام ٢٠١٠ اذبلغ (٧٤،٣) ترليون دينار وكون بذلك نسبة مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي بلغت ( ٤٢ %) . ان انخفاض نسبة الاسهام سواء كانت من القطاع الزراعي او قطاع التعدين والمقالع جاء نتيجة طبيعية لتفعيل الاسهام من بقية القطاعات مثل قطاع البناء والتشييد والنقل والاتصالات وقطاع تجارة الجملة. كما هو موضح بالجدول (١) .

[١] يعرف الناتج المحلي الاجمالي على انه مجموع الناتج المتحقق من السلع والخدمات النهائية من مختلف القطاعات مقومة باسعار السوق خلال فترة زمنية محددة غالبا ما تكون سنة واحدة ... ولمزيد من التفصيل انظر :

د.صقر احمد صقر ، النظرية الاقتصادية الكلية ،وكالة المطبوعات،الكويت،١٩٨٣،ص٣٦

جدول رقم (١)
اسهام القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي
مليون دينار

| السنوات | الزراعة والغابات والصيد وصيد الاسماك (١) | التعدين والمقالع (٢) | الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الاساسية الجارية (٣) | نسبة ١الى٣ | نسبة ٢الى٣ |
|---|---|---|---|---|---|
| 2002 | 3512658.6 | 29044563.4 | 41022927.4 | 8.6 | 70.8 |
| 2003 | 2486865.5 | 20372293.8 | 29585788.6 | 8.4 | 68.9 |
| 2004 | 3693768.0 | 30855992.8 | 53235358.7 | 6.9 | 58.0 |
| 2005 | 5064158.0 | 42529152.0 | 73533598.6 | 6.9 | 57.8 |
| 2006 | 5568985.7 | 53030897.0 | 95587954.8 | 5.8 | 55.5 |
| 2007 | 5494212.4 | 59274337.1 | 111455813.4 | 4.9 | 53.2 |
| 2008 | 5716815.1 | 86867107.9 | 155982258.0 | 3.7 | 55.7 |
| 2009 | 6132734.6 | 56654018.2 | 139330210.6 | 4.4 | 40.7 |
| 2010 | 8657390.6 | 74357162.3 | 177008632.3 | 4.9 | 42.0 |

المصدر: وزارة التخطيط/الجهاز المركزي للاحصاء / المجموعة الاحصائية السنوية٢٠١٠

## ٢-المساحات المزروعة:-

الواضح من بيانات الجدول(٢) ان سعة المساحة المزروعة تأرجحت بين الانخفاض والارتفارع على امتداد المدة (٢٠٠٧-٢٠١٠) اذبلغت ادناها عام ٢٠٠٩ بواقع (١٠،٥)مليار دونم ،في حين ان اعلى مساحة للاراضي المزروعة جاءت في عام ٢٠٠٧- ٢٠٠٨ على التوالي وبواقع ١٤،٢ مليار دونم.

ان المساحات المزروعة لاتزال محدودة اذا ماقورنت بأجمالي مساحة العراق من جانب في عدد السكان من جانب ثاني في الحقيقة لابد ان تكون هناك جملة من الاسباب التي حدت من النمو في المساحات المزروعة وبشكل مضطرد وهذا ماسنأتي على تحليله وبشكل مفصل في المبحث الثاني.

جدول رقم (٢)
المساحات المزروعة

| المساحة المزروعة | الف دونم |
|---|---|
| 2007 | 14246 |
| 2008 | 14237 |
| 2009 | 10517 |
| 2010 | 12043 |

المصدر: وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء/
المجموعة الاحصائية السنوية

## ٣-قيمة الانتاج الزراعي:-

اخذت اقيام الانتاج الزراعي بالارتفاع على امتداد السنوات السابقة حيث توضح بيانات الجدول (٣) ارتفاع هذه الاقيام وبشكل نسبي محدود،اذبلغت ادنى قيمة للانتاج الزراعي (٨) ترليون دينار عام ٢٠٠٧ ومن ثم واصلت الارتفاع حتى بلغت اقصاها عام ٢٠١٠ اذبلغت (١٠،٧) ترليون دينار.الواضح من بيانات الجدول اعلاه ان قيمة الانتاج النباتي شكلت الجزء الاعظم من اجمالي قيمة الانتاج الزراعي اذبلغت ادناها(٦،٢) ترليون دينار عام ٢٠٠٧ ثم واصلت الارتفاع حتى بلغت (٧،٨) ترليون دينار عام ٢٠١٠،في حين ان اسهام اقيام الانتاج الحيواني جاء اضعف حيث لم يتجاوز (٢،٦) ترليون دينار عام ٢٠١٠.

جدول (٣)
اقيام الانتاج الزراعي

| اقيام الانتاج الزراعي | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 |
|---|---|---|---|---|
| قيمة الانتاج النباتي(مليار دينار) | 6221.7 | 6369.5 | 6598.7 | 7871.5 |
| قيمة الانتاج الحيواني(مليار دينار) | 1622.0 | 1918.9 | 2263.2 | 2653.1 |
| اجمالي قيمة الانتاج الزراعي(مليار دينار) | 8034.2 | 8467.5 | 9083.9 | 10785.3 |

المصدر:وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للاحصاء- المجموعة الاحصائية السنوية٢٠١٠

## ٤-الاسمدة المجهزة للمزارعين:-

بالرغم من تعدد انواع الاسمدة المستخدمة من قبل المزارعين حيث اشتملت( سوبر فوسفات والاسمدة المركبة واسمدة مخلوطة ويوريا،...) الا انه وبشكل عام فان مجموع مااستخدم من اسمدة في الاراضي الزراعية لم يزداد وبشكل ملحوظ على امتداد المدة ٢٠٠٧-٢٠١٠ كما هو موضح في بيانات الجدول (٤)،حيث بلغت ادنى الكميات المستخدمة (٢٥٠،٩ )الف طن عام ٢٠٠٨ في حين ان اقصاها جاءت عام ٢٠١٠ اذ بلغت (٣٢٤،٩) الف طن.

جدول رقم (٤)
الاسمدة المجهزة للمزارعين

| السنة | الاسمدة المجهزة |
|---|---|
| 2007 | 228.060 |
| 2008 | 250.966 |
| 2009 | 237.898 |
| 2010 | 324.911 |

المصدر: وزارة التخطيط/الجهاز المركزي للاحصاء –تقرير مؤشرات احصائية ٢٠١١

## ٥-الصادرات الزراعية:-

سجلت الصادرات الزراعية انخفاضاً واضحاً خلال عامي ٢٠٠٧-٢٠١٠ وبحسب مامتوفر من بيانات،اذ بلغت قيمة الصادرات الزراعية لعام ٢٠٠٧ (٥٢،٤) ترليون دينار في حين انها انخفضت وبشكل حاد على امتداد مدة الدراسة لتصل الى (١٧،٢)ترليون دينار عام ٢٠١٠ في اشارة واضحة الى وجود عدة اسباب تظافرت مع بعضها البعض اسهمت في تدهور وضع الميزان التجاري الزراعي [٢] ناهيك عن اضرار سياسة تحرير التجارة والتبعية الاقتصادية وتذبذب امكانية تحقيق الامن الغذائي.

جدول رقم (٥)
الصادرات الزراعية

| السنة | الصادرات الزراعية الف دينار |
|---|---|
| 2007 | 52434446395 |
| 2008 | 35830423692 |
| 2009 | 15332338860 |
| 2010 | 17228062559 |

المصدر: وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للاحصاء – المجوعة الاحصائية ٢٠٠٩-٢٠١٠

## ٦-الرقم القياسي لاسعار المواد الغذائية:-

يعنى الرقم القياسي لاسعار المستهلك الى قياس التغير في مستوى الاسعارولايقيس قيمة ذلك ،كون ان تلك القيمة غير قابلة للقياس ممايستلزم وجود حالتين ليتم القياس من خلالهما،هاتين الحالتين قدتكونان فترتين زمنيتين اوبلدين مختلفين...وتأخذ احدى هاتين الحالتين كأساس للمقارنة ويعتبر الرقم القياسي لها مساوي ١٠٠ويطلق عليها حالة الاساس،فأذا كانت الحالة المذكورة هي فترة زمنية يطلق عليها فترة الاساس أو سنة الاساس اذا كانت مدتها سنة واحدة.

ويطلق على الحالة الثانية حالة المقارنة فأذا كانت فترة زمنية يطلق عليها فترة المقارنة وبحسب الرقم القياسي لاسعار المقارنة بحيث انه يعكس مستوى الاسعار في تلك الحالة بشكل نسبة مئوية كما هوعليه الحال في حالة الاساس[٣].

تضم المجموعة السلعية للرقم القياسي لاسعار المستهلك توليفة متفق عليها دولياًويعد الرقم القياسي لاسعار المواد الغذائية واحد من مكونات هذه التوليفة.

ان الاسترشاد بيانات الجدول(٦) الذي يوضح تطور الرقم القياسي لاسعار المواد الغذائية يتضح من خلاله ان نسب التغير (النمو) في اسعار المواد الغذائية رغم انها اتجهت الى الانخفاض الا انها

[٢] لم نجد البيانات المتعلقة بالاستيرادات السلعية في بيانات المجموعة المجموعة الاحصائية وحسابات ميزان المدفوعات.

[٣] د .عبد الحسين الزيني،الارقام القياسية ، مطبعة التعليم العالي،بغداد ،١٩٨٨،ص٧١

لاتزال مترتفعة حيث بلغت نسبة التغير لعام ٢٠٠٨ بمقدار (١٠،٩%) في حين انها ارتفعت في العام التالي ٢٠٠٩ لتبلغ (٧،٦%) وهذا مايعطي موشراً واضح على عدم كفاية المعروض السلعي من المواد الغذائية نتيجة لعدم كفاية الانتاج الزراعي المحلي وتعويض نقص الانتاج المحلي من خلال الاستيرادات الزراعية مما يترتب على الاخير ضغوط تضخمية اتضحت ملامحها في بيانات الجدول اعلاه.

جدول رقم (٦)
الرقم القياسي لاسعار المواد الغذائية

| السنة | الرقم القياسي لاسعار المواد الغذائية دينار | نسبة التغير % |
|---|---|---|
| 2007 | 8220.4 | 0.0 |
| 2008 | 9120.0 | 10.9 |
| 2009 | 9817.6 | 7.6 |

المصدر: وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للاحصاء – المجموعة الاحصائية السنوية ٢٠١٠

## ٧-الاراضي المكافحة من الافات الزراعية:-

يمكن عد الاراضي التي تعالج من اضرارالافات الزراعية واحدة من المؤشرات الدالة على مدى ضعف او قوة اداء القطاع الزراعي.

فمن البديهي ان الاراضي المريضة لايمكن ان تحقق انتاج وبالتالي لايمكن التعويل عليها في النهوض بواقع هذا القطاع[٤].بيانات الجدول(٧) تفيد ان مساحة الاراضي المكافحة من الافات الزراعية خلال السنوات ٢٠٠٤-٢٠١٠ شهدت تراجع وانخفاض ملحوظ وهذا مايمكن عده واحد من ابرز المشاكل التي تواجه اداء هذا القطاع ،ان الحدود العليا لهذه الاراضي بلغ( ٩،٦ )مليون دونم عام ٢٠٠٥ في حين انه تراجع وبوتائر تصاعدية خلال السنوات اللاحقة حتى بلغت ادنى هذه المساحات عام ٢٠١٠ بواقع (٤)مليون دونم.

جدول رقم (٧)
الاراضي المكافحة من الافات الزراعية

| السنة | المساحة (الف دونم) |
|---|---|
| 2004 | 6871 |
| 2005 | 9655 |
| 2006 | 6822 |
| 2007 | 6743 |
| 2008 | 5536 |
| 2009 | 2223 |
| 2010 | 4007 |

المصدر: وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للاحصاء

[٤] فاضل جواد دهش،دور تقانة الانتاج الزراعي في تحقيق الامن الغذائي في العراق في ظل تحديات العولمة ،رسالة ماجستير،جامعة بغداد ،٢٠٠٣ ،ص٣٥.

## المبحث الثاني

## اشكالات القطاع الزراعي في العراق

اعطت مؤشرات اداء القطاع الزراعي التي تناولنا تحليلها في المبحث الاول انطباعا حقيقا عن تراجع اداء هذا القطاع وهو ما يعني ان ثمة مشكلة تواجه هذا القطاع ، وهنا علينا التحري بشئ من الدقة والموضوعية عن هذه الاشكالات والتي يمكن تفصيلها بالاتي:

### اولا - مشكلة المياة

وفق المنطق الاقتصادي تعد الموارد المائية المستخدمة في ارواء الاراضي الزراعية سلعة وسيطة للانتاج ، لذا فأن الطلب عليها يعد طلباً مشتقاً تحدده قيمة المنتجات الزراعية ، تروى الاراضي الزراعية في العراق من نهري دجلة والفرات وشط العرب وتسهم في ارواء مايقدر بـ ( ٥،٥ ) مليون هيكتاراي مايعادل نسبة ٥٠،٢% من مجموع الاراضي المستخدمة للزراعة[٥] . لقد سعى العراق الى الاستغلال الكفؤ والسليم للموارد الاقتصادية وفي كافة القطاعات بما فيها القطاع الزراعي وذلك بأعتماد الخطط والمناهج الاستثمارية ، عبر استخدام الاراضي الصالحة للزراعة وانشاء المشاريع المائية الستراتيجية كالدور والخزانات والمبازل بما يضمن الاستثمار الصحيح والكفؤ لعنصر المياة ، ان التوسع في النشاط الزراعي يتطلب توفير عوامل عديدة يأتي في مقدمتها الفائض المائي ( المعروض المائي مطروح منه الاستخدام المائي الكلي ) الذي يضمن التدفق المائي المستمر للاراضي الزراعية [٦] والجدول ( ٨ ) يبين حجم الخزين المائي لنهري دجلة والفرات للمدة (٢٠٠٧- ٢٠٠٩) . حيث يتضح من بيانات الجدول اعلاه ان حجم الخزين اخذ بالتراجع اذ بلغ عام ٢٠٠٧ (٧٤،٢) مليار م٣ تراجع بشكل ملحوظ في عام ٢٠٠٨ ليصل الى (٥٧،١) مليار م٣ متر استقر في انخفاضه عند (٥١) مليار م٣ . ان انخفاض الخزين الستراتيجي لمياه العراق لابد وان يؤثر وبشكل مباشر في تراجع اداء القطاع الزراعي وفي ذات الوقت لابد ان يكون لهذا الانخفاض في المخزون المائي جملة أسباب يمكن أبرازها بالاتي.

[٥] بثينة حسيب سلمان ، الامن المائي وتأثيره في التنمية الزراعية في العراق رسالة ماجستير ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٦ ،ص٥ .

[٦] د.احمد عمر الراوي، مستقبل القطاع الزراعي العراقي في ضوء المتغيرات الجديدة . المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ،الجامعة المستنصرية ،العدد (١٣) السنة الخامسة ،٢٠٠٧ ،ص١٧

## جدول رقم (٨)
## الخزين المائي لنهري دجلة والفرات

| الخزين المائي لنهري دجلة والفرات /مليار م$^3$ | النسبة م$^3$ |
|---|---|
| 2007 | 74.2 |
| 2008 | 57.1 |
| 2009 | 51.0 |

المصدر :وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للاحصاء / المجموعة الاحصائية السنوية ٢٠١٠

١- عدم تمكن العراق من عقد اي اتفاقية بصدد محاصصة المياة مع الدول المتشاطئة على الرغم من مرور اكثر من ٦٠ عام على ابرام اتفاقية حسن الجوار لعام ١٩٤٦.
٢- عدم وجود رؤى واستراتيجية واضحة للمياه لدى دول المنطقة بما فيها العراق .
٣- صعوبة الحصول على مصادر جديدة متعددة للمياه.
٤- تزايد سكان المنطقة بمعدلات نمو مرتفعة جداً.
٥- ازدياد الطلب على المياه مع محدودية المعروض منه.
٦- انشاء العديد من مشاريع خزين المياه مما يولد اثراً سلبيا على التصاريف المتدفقة .
٧- التبادلات البيئية المحتملة وتأثيرها على شحة المياه .
٨- الاثار السلبية للزراعات الكثيفة على بعض مقومات البيئة.
٩- سيادة الفكر النمطي التقليدي في السياسات المائية والزراعية وغض النظر عن نتائجها السلبية والمتمثلة بالري السيحي .
١٠- الخلل في وسائل النقل ،حيث ان معظم الزراعة تعتمد على نقل المياه من قنوات غير مبطنة ومكشوفه مما يضع حوالي ٣٠% الى ٤٠% من المياه المنقوله خاصة اذا كانت الاراضي المنقولة عبرها اراضي رملية.[٧]

[٧] علاء هاشم البدران واقع المياه في البصرة ... مشاكل وحلول ، مؤتمر تهديدات الواقع المائي في العراق ، وزارة التخطيط ، ٢٠٠٩ ،ص٢

أن الاشكالات السابقة الذكر يمكن تلخيصها في بنود الجدول (٩) .

جدول رقم (٩)
مشاكل المياة

| ت | المشاكل | عدد المحافظات | النسبة |
|---|---|---|---|
| 1 | شحة المياة الخام في المصدر المائي | 15 | 68.2 |
| 2 | تلوث مياة المصدر | 8 | 36.4 |
| 3 | قدم الشبكة وضعفها | 19 | 86.4 |
| 4 | أنتاج المشروع لايسد الحاجة | 16 | 72.7 |
| 5 | ضعف الصيانة وعدم الادامة | 5 | 22.6 |
| 6 | شحة الأدوات الأحتياطية والمواد الأولية | 16 | 72.7 |
| 7 | قلة الكادر الفني والاداري | 20 | 90.9 |
| 8 | شحة وتذبذب الطاقة الكهربائية اللازمة | 22 | 100 |
| 9 | تجاوزات المواطنين على الشبكة | 20 | 90.9 |
| 10 | ضعف الوعي لدى المواطن بترشيد الاستهلاك | 22 | 100 |
| 11 | اخرى | 5 | 22.7 |

المصدر :وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للاحصاء / المجموعة الاحصائية السنوية ٢٠١٠

## ثانياً - الأنفتاح الاقتصادي

تعد عملية التحول نحو الانفتاح الاقتصادي واحدة من المشكلات التي تواجه بعض قطاعات الاقتصاد القومي وفي مقدمتها القطاع الزراعي ،أذ أن تحول السياسة الاقتصادية نحو تطبيق أجراءات السوق من خلال ألغاء اجراءات الحماية وفتح أبواب التجارة الخارجية على مصراعيها عن طريق الغاء نظام الحصص والتراخيص وتخفيض الرسوم الكمركية تخفيضاً كبيراً والغائها بالنسبة لغالبية المنتجات الزراعية المستوردة [٨]. وفي هذا الصدد فقد تضمن الأمر رقم(٣٨) الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة والذي لايزال ساري المفعول فرض ضريبة اعادة أعمار العراق والتي حددت بنسبة ٥% من قيمتها الخاضعة للضريبة وتفرض ضريبة أعادة أعمار العراق على جميع البضائع المستوردة الى العراق من جميع البلدان الا ما تم استثنائه وفي مقدمة البضائع المستثناه من هذه الضريبة هي المواد الغذائية[٩] ، بلا شك ان من مثل هذه الاجراءات من شاءنها ان تعرض الأنتاج الزراعي المحلي بشقيه النباتي والحيواني الى المنافسة الشديدة من قبل السلع المستوردة التي تحظى بميزة انخفاض تكاليف الأنتاج وجودة النوعية وهو ماتسبب في اختفاء العديد من المنتجات الزراعية المحلية من الاسواق العراقية وتعرض المنتجون الزراعيون العراقيون الى الخسائر ومن ثم لجوء عدد منهم الى العزوف عن الأنتاج[١٠]. أن انخفاض الرسوم الكمركية لايمكن عدها الثمرة الوحيدة لسياسات الأنفتاح الاقتصادي ومحاكاة دول العالم في تطوير

[٨] د.عبد الأمير رحيمة،القطاع الزراعي واقعه مشاكله أفق تنميته ،بحث منشور على الانترنيت ،ص١١،WWWiraqicp.com

[٩] الأمر رقم (٣٨) الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة ،ضريبة أعاده أعمار العراق

[١٠] د.عبد الأمير رحيمة ،نفس المصدر السابق،ص ١١.

أنظمتها الاقتصادية بل أن انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية WTO يمكن عدها عقبة اخرى تواجه هذا القطاع ، وبنفس المضمارأذا تصدت اتفاقية منظمة التجارة العالمية للحواجز التي وضعتها دول العالم أمام المنافسة الخارجية ونصت على تحويل القيود غير الكمركية على السلع الزراعية الى قيود كمركية مكافئه، وفرضت خفض التعريفات التي تفرض على واردات الدول الزراعية نسبة ٣٦% خلال ست سنوات من تاريخ انضمام الدولة المتقدمة للعضوية و٢٤% للدول النامية خلال الفترة ذاتها،كما نصت الاتفاقية على تخفيض دعم الدول لأسعار السلع الزراعية بنسبة ٢٠% للدول المتقدمة وخلال فترة عشرة سنوات من تاريخ الانضمام وعليه اذا كانت هذه العملية ستعمل على سد العجز الموجود في كمية السلع الزراعية المنتجة محلياً في العراق ولاسيما الحبوب فأنها ستعطل معظم الطاقات الأنتاجية الزراعية التي تعاني الكثير من الأشكلات الفنية والتشريعية والادارية وحتى الجزء اليسير المنتج محلياً لن يلقى رواجاً أمام السلع ذات الجودة العالية التي تتدفق الى السوق المحلية[١١].

## ثالثاً - الملوحة والتصحر

تشير الأحصاءات الى أن ٧٥% من الأراضي المروية في العراق تعاني من الملوحة وبالطبع ان من شأن هذه الظاهرة زيادة مساحة الأراضي المتصحرة التي تبلغ نحو ١٦٧ ألف كم٢ وتشكل مانسبته ٣٨% من مساحة العراق الكلية يضاف اليها المساحة المهددة بالتصحر والبالغة ٢٣٨ ألف كم٢ وهي نسبة ٥٤،٧% من مساحة العراق وعند جمع النسبتين يكون بحدود ٩٣% من مجموع مساحة العراق عرضة للتصحر[١٢] . عوامل عديدة يمكن ان تسهم في بلورة هذه المشكلة من بينها الأتي:-

١- ارتفاع نسبة الملوحة في المياه الجوفية.
٢- ارتفاع درجة غليان المياه بسبب ارتفاع درجات الحرارة في فصل الصيف.
٣- افراط الفلاحين وسوء استخدامهم للمياه في سنوات الوفرة بشكل يفوق حاجة النبات.
٤- عدم وجود مبازل كافية لتسريب المياه المالحة من الأراضي الزراعية.
٥- انخفاض المنسوب السنوي لنهري دجلة والفرات وتصريف مياه الصرف الصحي الى مياه الأنهر في كل من تركيا وسوريا.[١٣]

تأسيساً على ما تقدم فأن العراق بحاجة ماسة الى مشاريع الري الحديثة والى التوسع من استخدام نوعيات من المحاصيل المقاومة للملوحة لغرض النهوض بالزراعة وبالتالي جعل البيئة الزراعية أكثر جاذبية للاستثمارات سواء أكانت المحلية أم الأجنبية[١٤]

[١١] د.طيب عثمان عبد الرزاق،انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية الاشكالية والمتطلبات ، مجلة دراسات اقتصادية ، بيت الحكمة العدد ٢٠ لسنة ٢٠٠٨ ص ٧٩

[١٢] د.عبد الكريم جابر شنجار ،القطاع الزراعي في العراق مابعد العقوبات الدولية ماالعمل،المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ،الجامعة المستنصرية العدد(١٣)السنة الخامسة،٢٠٠٧ ص ١١.

[١٣] د.عبد الأمير رحيمة ،مصدر سابق ص ١٣.

[١٤] أياد كاظم عيدان،البيئة الاستثمارية الزراعية ودورها في جذب الاستثمار في العراق،رسالة ماجستير ،جامعة بغداد ٢٠١٠ص ١١.

## رابعاً : تدني المستوى التكنولوجي

تعرف التكنولوجية في القطاع الزراعي على انها ( كل مايتعلق بتطبيق او استخدام العلم في تطوير مدخلات الانتاج الزراعي كألالات وطرائق استعمالها ، البذور ، والاسمدة وانظمة الري ، والبحث العلمي ...)[١٥]

ان واحدة من الاسباب الرئيسية لتراجع حصيلة الانتاج الزراعي تعود الى اعتماد الاخير على الطرق التقليدية في الزراعة ، وبالرغم من المحاولات التي اجريت في العراق لادخال التكنولوجية الحديثة لهذا القطاع ألا انها لازالت متواضعة لاسيما في مجال التقنيات الاحصائية والبذور المحسنة والاسمدة الكيمياوية واستخدام الطرق الحديثة في الري مما اثر في النهاية على تدني معدلات النمو في القطاع الزراعي [١٦].

يمكن النظر الى مشكلة ادخال التكنولوجية الى القطاع الزراعي على انها مشكلة مركبة لعدة اسباب نذكر منها الاتي.

- ان ادخال الاساليب التكنولوجية يتطلب توفير تخصيصات مالية ضخمة.
- تعاني البلدان النامية بما فيها العراق من ضعف المستوى التعليمي للعاملين في القطاع الزراعي مما يعني صعوبة ادارة هذه التكنولوجية من قبل كوادر غير مؤهلة .
- تهدف الكثير من وسائل التكنولوجية في العالم الى تقليص استخدام الايدي العاملة وهذا مالايتلائم مع خصوصية اقتصادات البلدان النامية ذات معدلات البطالة المرتفعة ومنها البطالة المقنعة في القطاع الزراعي.
- فجوة التكنولوجية ورغبة الدول المصدرة للتقنيات الحديثة احتكار هذه التقنيات من قبل البلدان التي تصدرها للبلدان النامية لحين بزوغ اجيال جديدة من هذه التقنيات.

وعلى الرغم من الجهود التي بذلت في العراق لانشاء مراكز البحث العلمي الزراعي وتطوير التكنولوجية . الا ان الزراعة العراقية بحاجة الى محاولات اوسع وخاصة في مجال التطور التقني والنوعي في استنباط اجيال جديد من المحاصيل ذات الكفاءة العالية وهذا ما يعني ضرورة رفد وتشجيع مراكز البحث العلمي الزراعي من اجل النهوض بالزراعة العراقية وتطوير كفائتها الانتاجية [١٧].

[١٥] عمر حميد العزي ، استشراف مستقبل التنمية الزراعية في العراق في ظل ازمة الغذاء العالمية ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، ٢٠١٠ ، ص٢٩ .

[١٦] اياد كاظم عيدان ، مصدر سابق

[١٧] عمر احمد الراوي ، سابق ، ص٢٧.

# المبحـــث الثالـــث

## دور الحكومة في اصلاح القطاع الزراعي

لو امعنا النظر في التحليل الاقتصادي الذي افضى به المبحثان الاول والثاني لوجدنا ان هناك ثمة مشكلة يعاني منها هذا القطاع تسببت في النهاية في تراجع مستوى اداءه ونتيجة ترابطات هذا القطاع الامامية والخلفية فأن تأثير هذا التدهور في القطاع الزراعي لابد وان ينعكس على بقية مفاصل الاقتصاد العراقي .

وعلى ضوء هذه المعطيات ما كان للحكومة الا ان تتدخل بشكل مباشر مستخدمة في ذلك حزمة من السياسات الاقتصادية التي يمكن التعويل عليها لاعادة تأهيل هذا القطاع .

وعند استقراء الموقف الحكومي اتجاه القطاع الزراعي في العراق خلال المدة (٢٠٠٤ ـ ٢٠١١) يمكن تشخيص هذا التدخل في المحورين التاليـــن : ـ

### اولا : موقع القطاع الزراعي في الموازنة العامة :

في الحقيقية ان هذا الموقع يمكن النظر اليه من الجوانب التالية : ـ

١ ـ **التخصيصات الاستثمارية :** مما لاشك فيه فأن للقطاع الزراعي نصيب من حصيلة التخصيصات الاستثمارية في الموازنة العامة وبيانات الجـــدول (١٠) تبين تطور هذه التخصيصات على امتداد مدة الدراسة حيث بلغت ادنى هذه التخصيصات (٢١٠) مليار دينار عام ٢٠٠٤ وشكلت بذلك نسبة بلغت ١٨،٧% من التخصيصات الاستثمارية ونسبة مقدارها (١%) من الموازنة العامـــــة .
والواضح من بيانات الجدول اعلاه ان التخصيصات سارت بأتجاه الارتفاع على امتداد مدة الدراسة حتى بلغت اقصى هذه التخصيصات عام ٢٠١١ اذ بلغت (١،٦) تريليون دينار مشكلة بذلك نسبة مقدارها (٥،٦%) من التخصيصات الاستثمارية ونسبة مقدارها(١،٧ %) من الموازنة العامـــــــة .

## جدول رقم (١٠)
## التخصيصات الاستثمارية

| سنة | التخصيصات الاستثمارية للقطاع الزراعي (تقديري) مليون دينار | النفقات الاستثمارية (تقديري) مليون دينار | نسبة ١ الى ٢ | النفقات العامة (تقديري) مليون دينار | نسبة ١الى٤ |
|---|---|---|---|---|---|
| 2004 | 210000 | 1118300 | 18.78 | 20145100 | 1.04 |
| 2005 | 301800 | 7550000 | 4.00 | 35981168 | 0.84 |
| 2006 | 336324 | 9272000 | 3.63 | 50963161 | 0.66 |
| 2007 | 392636 | 12665305 | 3.10 | 51727468 | 0.76 |
| 2008 | 1059680 | 30763891 | 3.44 | 92089195 | 1.15 |
| 2009 | 846829 | 15017442 | 5.64 | 69165524 | 1.22 |
| 2010 | 1264000 | 23676773 | 5.34 | 84657467 | 1.49 |
| 2011 | 1683070 | 30066293 | 5.60 | 96662767 | 1.74 |

المصدر: وزارة المالية / الدائرة الاقتصادية

وعلى الرغم من ارتفاع هذه التخصيصات وبوتائر تصاعدية الا ان نسبتها من الموازنة العامة ضلت مستقرة عند حدود (١%) على امتداد مدة الدراسة . اسباب عديدة دفعت بأتجاه تحجيم هذه التخصيصات وعدم ايلاءها مقام الصدارة يمكن ايجاز ابرزها بالاتي : ـ

١- ضخامة التخصيصات التشغيلية التي لاتزال تشكل ثلثي الموازنة العامة وتتبوأ الرواتب والاجور والرواتب التقاعدية مقام الصدارة فيهـــــا .
٢- ارتفاع تخصيصات الاجهزة الامنية لدواعي تحقيق الاستقرار واعادة بناء هذه المؤسســـات .
٣- ضخامة تخصيصات المنافع االاجتماعية والتي تتضمن البطاقة التموينية ، شبكة الحماية الاجتماعية ، بدلات المسرحين من الخدمة العسكرية ، دعم المزارعين[١٨] ، اعادة تأهيل مؤسسات القطاع العام ..)
٤- التزامات العراق الخارجية التي تتمثل بتعويضات حرب الكويت البالغة ٥% من اجمالي واردات تصدير النفط الخام الى جانب تسديد الجزء المتبقي من الديون المجدولة ضمن اتفاقية دول نادي باريس .
٥- الازمة المالية العالمية وما ترتب عليها من تذبذب في اسعار النفط العالمية وانعكاسات ذلك على تراجع حجم الايرادات العامة .
٦- ايلاء قطاعي النفط والكهرباء مقام الصدارة في سلم التخصيصات الاستثمارية وادراجها ضمن اولويات التخصيصات الاستثمارية [١٩] .

[١٨] سنأتي على تحلية بشيء من التفصيل في الفقرة اللاحقة .
[١٩] سرمد عباس جواد ، تشخيص عوامل الضغط على الموازنات العامة الحديثة في العراق بحث منشور على موقع الالكتروني لوزارة المالية ،٢٠٠٧،ص٣-٩

**٢ ـ دعـم المزارعين :** تعرف سياسة الدعم الحكومي المباشر بـ ( مجموعة الاجراءات والاسس والمبادىء المترابطة لتحقيق اهداف اقتصادية او اجتماعية او سياسية تنعكس في الميزانية العامة وفق برنامج معين لمدة زمنية معينة عادة ما تكون سنة[٢٠]) اذا الدعم الحكومي المباشر ماهو الا جزء من الانفاق التشغيلي الذي تخصصه الموازنة العامة بقصد احداث تغيرا ايجابيا في قطاع او غرض معين .

الموازنة العامة في العراق اتجهت ومنذ سنوات الى رفد القطاع الزراعي بالدعم المباشر من خلال توجيه مخصصات لدعم المزارعين وبيانات الجدول (١١) تبين مقدار الدعم الحكومي الذي يحصل عليه المزارعين من الموازنة العامة إذ يتضح من بيانات الجدول اعلاه إن تخصيصات دعم المزارعين بالرغم من محدوديتها الا انها اخذت بالارتفاع على امتداد مدة الدراسة،إذ بلغت ادنى هذه التخصيصات عام ٢٠٠٤ بواقع (٣٠٠) مليار دينار ثم استمرت بالارتفاع حتى بلغت اقصى هذه التخصيصات عام ٢٠١١ إذ بلغت (٧٥٠) مليار دينار .

**جدول رقم (١١)**
**تخصيصات دعم المزارعين**

| السنة | اجمالي التخصيص (مليار دينار) |
|---|---|
| 2004 | 300 |
| 2005 | 330 |
| 2006 | 300 |
| 2007 | 249 |
| 2008 | 349 |
| 2009 | 412 |
| 2010 | 510 |
| 2011 | 750 |

المصدر: وزارة المالية / الدائرة الاقتصادية

اتخذت تخصيصات دعم المزارعين اشكال متعددة من بينها الاتـــي : -

١- شراء محاصيل زراعيـــة .
٢- الدواجـــــن .
٣- البـــــذور .
٤- بيع الاسمدة بأسعار مخفضـــة

[٢٠] د . خزعلي مهدي الجاسم ، الاقتصاد الجزئي ، مطبعة جامعة بغداد ، العراق ، ١٩٨٣ ص١٢١.

## ٣- تخصيصات إنعاش الاهوار

تعرضت الاهوار في العراق إلى الإهمال وسوء الإدارة طيلة العقود الماضية مما تسببت في الكثير من الإضرار والخسائر الاقتصادية سواء في تراجع الإنتاج الزراعي للأراضي التي تعتمد في أروائها على مياه الاهوار الى جانب نفوق الأسماك مما تترتب عليه ضعف أنشطة الصيد التي كانت تمتاز بها الاهوار العراقية.وعلى أساس ما تقدم فقد اتجهت الموازنة العامة إلى تخصيص مبالغ لإعادة تنمية وإنعاش الاهوار في السنوات الأخيرة في محاولة من الحكومة لإعادة تأهيل هذا المورد المائي الذي تعتمد عليه العديد من الأنشطة الاقتصادية.الجدول(١٢) يبن تطور تخصيصات إنعاش الاهوار خلال المدة (٢٠٠٧-٢٠١١).

**جدول (١٢)**
**تطور تخصيصات إنعاش الاهوار**
**(٢٠٠٧-٢٠١١)**

| السنوات | تخصيصات إنعاش الاهوار(مليار دينار) |
|---|---|
| سنة ٢٠٠٧ | 225 |
| سنة ٢٠٠٨ | 225 |
| سنة ٢٠٠٩ | 191.2 |
| سنة ٢٠١٠ | 200 |
| سنة ٢٠١١ | 143.4 |

المصدر: وزارة المالية- الدائرة الاقتصادية

قراءة أولية لبيانات الجدول أعلاه يتضح أن حجم هذه التخصيصات أخذه بالانخفاض على امتداد مدة الدراسة إذ بعد ما بلغت (٢٢٥) مليار دينار عام ٢٠٠٧ انخفضت بشكل ملحوظ في السنوات اللاحقة حتى بلغت ١٤٣,٤ مليار دينارعام ٢٠١١ .أسباب عديدة تفسر هذا التراجع في تخصيصات مشاريع تنمية الاهوار منها الأتي:-

١- انبثاق المبادرة الزراعية والتي من المؤكد أن لمشاريع الري وأعاده تأهيل الاهوار مكانه ضمن تخصيصاتها.
٢- لا تزال التخصيصات الاستثمارية تتسم بالمحدودية قياسا بحجم التحديات التي تتطلبها عملية أعاده الأعمار وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهذا ما انعكس سلبا على حجم تخصيصات إنعاش الاهوار.

## ثانيا :المبادرة الزراعيـــــة

انبثقت المبادرة الزراعية مطلع عام ٢٠٠٨ بتوجيه من رئيس الوزراء للنهوض بواقع القطاع الزراعي وخارطة طريق هذه المبادرة تفيد بأنها شاملة لكل مفاصل هذا القطاع وتعمل ضمن سقفاً زمنياً أمده (١٠) سنوات لبلوغ العراق مرحلة الاكتفاء الذاتي بالمحاصيل الاستراتيجية الزراعية .

- **الاهداف:-**

تتضمن المبادرة مجموعة من الاهداف التي يمكن الاشارة اليها في البنود التاليـــــــــة : ـ

١ ـ تزويد المزارعين في العراق بالبذور المحسنة والاسمدة والمبيدات .

٢ ـ ضمان شراء انتاجهم (المزارعين) من المحاصيل الاستراتيجية بأسعار السوق وتحديد حصص الاستيراد والتصدير بما يحقق استقرار الاسعار ويخدم الانتاج الزراعي في العراق .

٣ ـ تهدف المبادرة من خلال النهوض بالقطاع الزراعي الى تحريك عجلة الاقتصاد العراقي والمساعدة في خفض نسبة البطالة اذ تشير البيانات على ان نسبة القوى العاملة في هذا القطاع تبلغ اكثر من ٤٠% من القوى العاملة في النشاط الاقتصادي .

٥ ـ تتضمن المبادرة فتح صندق خاص لمنح القروض الصغيرة (الميسرة) لتشجيع العوائل الفقيرة والمزارعين على اقامة مشاريع انتاجية ذات المنحى الزراعية .

٦ ـ تحدد المبادرة اولويات الدولة في الاستثمارات الحكومية الضخمة في القطاع الزراعي والتي تضم مشاريع الري والبزل وتنظيم المشاريع المائية وتأسيس وحدات رقابة نوعية للمنتجات الزراعية النباتية والحيوانية .

٧ ـ تشكيل هيئة عليا للزراعة من خبراء عراقيين في حقول التنمية الزراعية وذات صلاحيات لمتابعة تنفيذ هذه المبادرة الحيوية في القطاع الزراعي .

٨ ـ تشجيع اقامة الجمعيات الفلاحية والتي ستقوم بعملية التنسيق بين الفلاحين من جهة وبين القطاع العام من جهة ثانية .

٩ ـ تهدف المبادرة الى العمل بنظام العقود لتشجيع المزارعين الجدد من خلال تخصيص اراضي ضمن عقود مع الدولة بشرط استغلالها في انتاج المحاصيل الزراعية حصراً [٢١] .

[٢١] اياد كاظم عيدان ... مصدر سابق ،ص١٣٣

- **هيكلية صناديق الاقراض الزراعية**

استحدثت وحدة صناديق القروض التخصصية الزراعية التنموية ضمن الهيكل التنظيمي للمصرف الزراعي وتتولى تقديم القروض لدعم القطاع الزراعي والاشراف على اعمال الصناديق الخمسة[٢٢] التالية :

**١- صندوق التنمية الزراعية للمشاريع الاستثمارية الكبرى :**

بلغ رأس مال هذا الصندوق عند تأسيسه عام ٢٠٠٨ (١٠٠) مليون دولار ، ويعنى هذا الصندوق بمنح القروض للاشخاص والشركات الزراعية الذين يرمون الحصول على القروض التي تزيد مبالغها عن (٢٥٠) مليون دينار ولكافة الاغراض الزراعية والحيوانيه ومشاريع تأهيل الصناعات الغذائية وتوثق كافة قروض المشاريع الكبرى بضمانات عقارية كافية لتغطية المبلغ المطلوب . وجدول (١٣) يبين آليه منح قروض صندوق التنمية الزراعية للمشاريع الاستثمارية الكبرى .

**جدول رقم ( ١٣ )**
**آليه منح قروض صندوق التنمية الزراعية للمشاريع الاستثمارية الكبرى**

| نوع القرض | صرف واستيراد القرض |
|---|---|
| أنشاء مشاريع الثروة الحيوانية | يصرف بثلاثة دفعات متساوية ويسترد بستة أقساط سنوية يستحق القسط الاول بعد مرور سنتين من تأريخ صرف الدفعة الاولى |
| تأهيل وتشغيل التروة الحيوانية | يصرف بدفعتين للتأهيل والتشغيل ويسترد بأربعة أقساط يستحق القسط الاول بعد مرور سنة من تأريخ صرف الدفعة الاولى |
| البيوت البلاستيكية | يصرف بثلاثة دفعات متساوية ويسترد بستة أقساط سنوية يستحق القسط الاول بعد مرور سنتين من تأريخ صرف الدفعة الاولى |
| حفر الابار وشراء منظومات الري | حفر الابار (يصرف بدفعتين ويسترد بخمسة أقساط سنوية متساوية يستحق القسط بعد مرور سنة من تأريخ صرف الدفعة الاولى). منظومات الري (يصرف بدفعة واحدة ويسترد بخمسة أقساط سنوية متساوية يستحق القسط بعد مرور سنة من تأريخ صرف القرض |
| الزراعة الموسمية | يصرف بدفعة واحدة ويسترد بقسط موسمي واحد |
| مشاريع تأهيل وتشغيل الصناعات التحويلية | يصرف بدفعتين للتأهيل والتشغيل ويسترد بأربعة أقساط يستحق القسط الاول بعد مرور سنة من تأريخ صرف الدفعة الاولى |
| أنشاء مختبرات للزراعة النسيجية | يصرف بثلاثة دفعات تحت أشراف اللجنة الفنية ويسترد بأربعة أقساط سنوية بعد سنتين |
| زراعة المحاصيل الطبية | يصرف بثلاثة دفعات تحت أشراف اللجنة الفنية ويسترد بأربعة أقساط سنوية بعد سنتين |
| مكابس تمور | يصرف بثلاثة دفعات تحت أشراف اللجنة الفنية ويسترد بأربعة أقساط سنوية بعد سنتين |

المصدر:وزارة المالية / المصرف الزراعي

[٢٢] كتاب المصرف الزراعي بالعدد ١٣٧٩ في ٢٠٠٨/٢/٢٥ .

الواضح من المعلومات المثبتة في الجدول اعلاه ان قروض هذا الصندوق تعددت اشكالها بين مشاريع الثروة الحيوانية ومشاريع الري والصناعات الاغذائية والطبية ... والجدير بالاشارة ان فترة استرداد مبلغ القرض في عموم المشاريع لن تقل عن سنة وتجزء اقساط التسديد الى دفعات تزيد عن دفعات استلام القرض مما يتيح للمشروع تغطية جزء هام من تكاليفه الثابتة والمتغيرة على الاقل في الامد القصير وهو ما يعني ان هذه القروض تسعى الى خلق مناخ جاذب للاستثمارات الزراعية .

**٢- صندوق اقراض تنمية الثروة الحيوانية .**

بلغ رأس مال هذا الصندوق عند تأسيسه في عام ٢٠٠٨ (٤٠) مليون دولار وقد تعددت اشكال المشاريع المقرضة من هذا الصندوق ، والجدول (١٤) يبين آليه منح قروض صندوق تنمية الثروة الحيوانية .

## جدول رقم (١٤)
## آليه منح قروض صندوق تنمية الثروة الحيوانية

| | | |
|---|---|---|
| تشغيل بحيرات الاسماك | دفعتين | قسطين سنويين متساويين يستحق الاول بعد مرور سنة من تأريخ صرف الدفعة الاولى |
| تأهيل وتشغيل معمل علف | دفعتين | قسطين سنويين متساويين يستحق الاول بعد مرور سنة من تأريخ صرف الدفعة الاولى |
| تأهيل وتشغيل مشاريع مفاقس | دفعتين | قسطين سنويين متساويين يستحق الاول بعد مرور سنة من تأريخ صرف الدفعة الاولى |
| تأهيل وتشغيل مجزرة دواجن | دفعتين | قسطين سنويين متساويين يستحق الاول بعد مرور سنة من تأريخ صرف الدفعة الاولى |
| أنشاء مشروع دواجن | من المبلغ والبقية 20% بدفعتين حسب مراحل الانجاز | ٦أقساط سنوية متساوية يستحق القسط الاول بعد مرور سنتين من تأريخ صرف الدفعة الاولى |
| أنشاء وتأهيل مخزن تبريد وتجميد | من المبلغ والبقية 20% بدفعتين حسب مراحل الانجاز | ٦أقساط سنوية متساوية يستحق القسط الاول بعد مرور سنتين من تأريخ صرف الدفعة الاولى |
| أنشاء وترميم معمل علف/مجزرة/مفقس | من المبلغ والبقية 20% بدفعتين حسب مراحل الانجاز | ٦أقساط سنوية متساوية يستحق القسط الاول بعد مرور سنتين من تأريخ صرف الدفعة الاولى |
| تسمين فروج لحم | دفعتين يعلق صرف الدفعة الثانية بعد التأكيد من ادخال الوجبة | قسطين سنويين متساويين يستحق الاول بعد مرور سنة من تأريخ صرف الدفعة الاولى- بعمر(٢٠)اسبوع |
| تربية دجاج بيض مائدة | دفعتين | قسطين سنويين متساويين يستحق الاول بعد مرور سنة من تأريخ صرف الدفعة الاولى- بعمر(٢٦)اسبوع |
| تربية أمهات دجاج بيض | دفعتين | قسطين سنويين متساويين يستحق الاول بعد مرور سنة من تأريخ صرف الدفعة الاولى- بعمر(١٢)اسبوع |
| تربية الاجداد | دفعتين | ٥أقساط سنوية يستحق الاول بعد مرور سنة من تأريخ صرف الدفعة الاولى |
| شراء السفن والزوارق البحرية | تحول الى الجهة المجهزة | متوقفة حاليا |
| تسمين العجول | دفعتين | متوقفة حاليا |
| تسمين الحملان | دفعتين | متوقفة حاليا |
| تربية ابقار الحليب | دفعتين | متوقفة حاليا |
| تربية الجاموس | دفعتين | متوقفة حاليا |
| تربية النعاج | دفعتين | متوقفة حاليا |
| شراء قوارب الصيد | دفعتين | متوقفة حاليا |
| بحيرات أسماك- مهندسين زراعيين | ٣دفعات متساوية | متوقفة حاليا |

المصدر:وزارة المالية / المصرف الزراعي

المعلومات الواردة في الجدول اعلاه تؤكد تنوع اشكال المشاريع التي يمكن تمويلها من قروض هذا الصندوق اذ اشتملت مشاريع تربية الاسماك والدواجن الى جانب شراء السفن والزوارق

البحيرة. تأرجحت اقساط دفع قروض هذا الصندوق بين دفعتين الى ثلاث دفعات في حين ان اقساط التسديد تصل الى ستة اقساط وبعد مدة لا تقل عن سنة من تاريخ استلام القرض .

### ٣- صندوق قروض المكننة الزراعية ووسائل الري الحديثة :

اشرنا في المبحث الثاني الى ان واحدة من مشكلات القطاع الزراعي تكمن في محدودية استخدام المكننة الحديثة وجائت التخصيصات المالية في مقدمة المبررات التي تفسر هذا الضعف لأدخال التقنية الحديثة للقطاع الزراعي ، على هذا الاساس شكل هذا الصندوق برأس مال بلغ عند تأسيسة عام ٢٠٠٨ بمقدار( ٤٠) مليون دولار ، الجدول (١٥) يبين آليه منح قروض صندوق المكننة الزراعية .

**جدول رقم (١٥)**
**آليه منح قروض صندوق المكننة الزراعية ووسائل الري الحديث**

| نوع القرض | الشروط الواجب توفرها | مدة الاستحقاق |
|---|---|---|
| شراء الساحبات والحاصدات الزراعية | نوعها بموجب كتاب الترشيح والجهة المجهزة | خمسة أقساط سنوية للساحبات وعشرة لقرض الحاصدات |
| حفر الابار السطحية والاتوازية | تحديد العمق التقريبي للبئرالواحد وكلفته من قبل الجهة القائمة بالحفر.<br>١- البئر السطحي مع طاقم الضخ لا يتجاوز(٨) مليون دينار تحديد نوع المرشة بكتاب من الجهة المجهزة ولايتجاوز(١٨) مليون دينار من القطاع الخاص دينار<br>٢- البئر الارتوازي مع طاقم الضخ لايتجاوز(٢١)مليون دينار<br>٣- بالنسبة لاعماق الابار الارتوازية (١٥٠-٣٠٠)م لايتجاوز(٧٥)مليون دينار | خمسة أقساط سنوية |
| شراء المرشات الثابتة والمحورية ومنظومات الري بالتنقيط | تحديد نوع المرشة بكتاب من الجهة المجهزة ولا يتجاوز(١٨) مليون دينار من القطاع الخاص | خمسة أقساط سنوية |
| شراء طاقم ضخ | كتاب من الجهة المجهزة لتحديد نوعه وكلفته ولايتجاوز(١٢)مليون دينار من القطاع الخاص | خمسة أقساط سنوية |
| صيانة الساحبان والحاصدات | تحديد كلفة التصليح وتزويدنا بالوصولات الخاصة من الجهة المنفذة | خمسة أقساط سنوية |

المصدر: وزارة المالية /المصرف الزراعي

أن المشاريع الممولة من هذا الصندوق شملت الانشطة الزراعية التي هي بحاجة الى استخدام كثيف للتكنولوجية مثل المرشات والساحبات والحاصدات ... وهذا مايعني ان الهدف من تشكيل هذا الصندوق يتمثل وبلا شك في تطوير الزراعة من خلال استخدام الأتمتة الحديثة .

## ٤- صندوق تنمية النخيل :-

على الرغم مما كان يتسم بة العراق كونة البلد الذي تكثر فيه زراعة اشجار النخيل وانتاج التمور الا ان واقع انتاج هذا المحصول قد تذبذب خلال السنوات الاخيره وعلى الرغم من التحسن النسبي البسيط الذي طرأ على انتاج التمور طيلة السنوات (٢٠٠٧ ـ ٢٠١٠) ، اذ بلغ انتاجه (٤٣٠،٩) الف طن عام في ٢٠٠٧ في حين انه ارتفع ليصل الى (٥٦٦،٨) الف طن عام ٢٠١٠[٢٣] الا ان هذه الزيادة لا تتناسب مع ما كان عليه انتاج التمور في السنوات السابقة والذي بلغ عام ٢٠٠٢ بواقع (٩١٩،٥) الف طن[٢٤] .

ومن هذا المنطلق فقد تضمنت المبادرة الزراعية انشاء صندوق لتنمية النخيل وزيادة انتاج العراق من التمور بعتباره واحد من السلع التي يمتلك العراق فيها ميزة نسبية تشجعه على التصدير والمنافسة الخارجية .

انشاء صندوق تنمية النخيل برأسمال بلغ عند التأسيس (٣٠) مليون دولار ، والجدول (١٦) يبين آليه منح القروض من صندوق تنمية النخيل .

**جدول رقم ( ١٦ )**
**آليه منح قروض صندوق تنمية النخيل**

| نوع القرض | صرف واستيراد القرض |
|---|---|
| خدمة بساتين ولكافة المحافظات عدا البصرة | يصرف بدفعتين ويسترد ب(٣-٥)أقساط |
| خدمة بساتين محافظة البصرة | يصرف بدفعتين ويسترد ب(٣-٥)أقساط |
| تطوير البساتين لكافة المحافظات عدا البصرة | يصرف بدفعتين ويسترد ب(٣-٥)أقساط |
| تطوير بساتين محافظة البصرة | يصرف بدفعتين ويسترد ب(٣-٥)أقساط |
| أنشاء بساتين نخيل | يصرف بدفعتين ويسترد بخمسة أقساط يستحق القسط الأول بعد مرور سبعة سنوات من تأريخ الصرف |
| أنشاء مخازن التمور | يصرف بدفعتين ويسترد بستة أقساط يستحق القسط الاول بعد مرور سنتين من تأريخ الصرف |
| تأهيل مخازن التمور | يصرف بدفعتين ويسترد بستة أقساط يستحق القسط الاول بعد مرور سنتين من تأريخ الصرف |
| أنشاء مكابس التمور | يصرف بدفعتين ويسترد بستة أقساط يستحق القسط الاول بعد مرور سنتين من تأريخ الصرف |

المصدر : وزارة المالية / المصرف الزراعي

[٢٣] وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، مديرية الحسابات اليومية ، مؤشرات احصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للمدة (٢٠٠٧ ـ ٢٠١٠ ـ ٢٠١١) .

[٢٤] وداد علي زغير المنشداوي، واقع وافاق انتاج وتسويق التمور في العراق،رسالة ماجستير ،جامعة بغداد٢٠١١ ص٩٨

## ٥ ـ صندوق اقراض صغار الفلاحين والمزارعين

جدول (١٧) يبين آليه منح قروض هذا الصندوق لصغار المزارعين .

**جدول رقم (١٧)**
**آليه منح قروض صندوق اقراض صغار الفلاحين**

| نوع القرض | صرف واستيراد القرض |
|---|---|
| حنطة + شعير | يصرف بدفعتين ويسترد بمدة لاتزيد عن سنة |
| الشلب | يصرف بدفعتين ويسترد بمدة لاتزيد عن سنة |
| الجت البرسيم | يصرف بدفعتين ويسترد بمدة لاتزيد عن سنة |
| القطن | يصرف بدفعتين ويسترد بمدة لاتزيد عن سنة |
| البطاطة الربيعية الخريفية | يصرف بدفعتين ويسترد بقسطين سنويين |
| الذرة الصفراء+الذرة البيضاء+الذرة الخريفية | يصرف بدفعتين ويسترد بقسطين سنويين |
| محاصيل الخضر الصيفية | يصرف بدفعتين ويسترد بقسطين سنويين |
| المحاصيل الشتوية | يصرف بدفعتين ويسترد بقسطين سنويين |
| انشاء بيوت بلاستيكية مكيفة انشاء بيوت بلاستيكية غير مكيفة | يصرف بثلاث دفعات ويسترد بثمانية أقساط سنوية |
| انشاء منحل مع مظلة نظامية ومستلزمات التربية | يصرف بدفعتين ويسترد بأربعة أقساط سنوية شراء لايقل عن ٦٠ خلية بمبلغ لايزيد عن ٢٥ مليون |
| زراعة العلف الاخضر بأستخدام منظومة الري التابتة | يصرف بثلاث دفعات ويسترد بأربع أقساط سنوية |
| خدمة وتطوير بساتين الزيتون عالي الزيت | يصرف بدفعتين ويسترد بخمسة أقساط سنوية |
| انشاء بستان زيتون عالي الزيت بطريقة الري بالتنقيط | يصرف بدفعتين بعد ان يحول قيام المنظومة وملحقاتها للجهة المجهزة ويسترد بثلاثة اقساط سنوية متساوية يستحق الاول بعد اربع سنوات من تأريخ صرف الدفعة الاولى |

المصدر:وزارة المالية/ المصرف الزراعي

ركز الصندوق على تقديم القروض لزراعة المحاصيل الستراتيجية مثل الحنطة والشعير والقطن الى جانب المحاصيل النباتية الصيفية والشتوية وقد تضمن القرض صرف مبالغه بدفعات وبمدة استرداد لا تقل عن سنة .

- **التخصيصات المالية :**

من البديهي فأن أية سياسة بحاجة الى التخصيصات المالية حتى تأخذ هذه الاصلاحات طريقها الى الواقع وبالتالي تحقق الاهداف المرسومة لها . والمبادرة الزراعية تم رفدها بتخصيصات توزعت بين عدد من الجهات هي : -

١ ـ صناديق الاقراض ( التي تمت الاشارة اليها أنفا) .
٢ ـ وزارة الزراعة .
٣ ـ وزارة الموارد المائية .
٤ ـ ادارة المبادرة .

والجدول (١٨) يبين توزيع تخصيصات المبادرة الزراعية بين هذه الجهات .

**جدول رقم (١٨)**
**توزيع تخصيصات المبادرة الزراعية**
**(مليار دينار)**

| الجهة | 2008 | 2009 | 2010 | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| صناديق الاقراض | 288 | 240 | 288 | 816 |
| وزارة الزراعة | 84 | 70 | 84 | 238 |
| وزارة الموارد المائية | 225.6 | 188 | 225.6 | 639.2 |
| ادارة المبادرة | 204 | 2 | 204 | 608 |
| المجموع | 600 | 500 | 600 | 1700 |

المصدر: وزارة الزراعة /دائرة التخطيط

الواضح من بيانات الجدول اعلاه ان تخصيصات صناديق الاقراض احتلت مقام الصدارة اذ شكلت نسبة بلغت ٤٨% من مجموع هذه التخصيصات في حين ان وزارة الموارد المائية جاءت في المرتبة الثانية وبنسبة قدرت بـ ٣٧،٦% من اجمالي التخصيصات اما عن ادنى هذه التخصيصات فقد كانت من حصة وزارة الزراعة بواقع ١٦% وادارة المشروع بنسبة ٥،٤% .

## الاستنتاجات

١- تراجع نسب الإسهام القطاع الزراعي للناتج المحلي الإجمالي على امتداد مدة الدراسة مما يؤشر وجود جملة من المشكلات التي يعاني منها هذا القطاع إلى جانب هيمنة مساهمة القطاع النفطي في أجمالي حساب الناتج المحلي والإيرادات العامة .

٢- طرأت زيادات نسبية بسيطة على حجم الأسمدة المجهزة للمزارعين طيلة مدة الدراسة بفعل زيادة حجم الدعم الحكومي المباشر للمزارعين للموازنة العامة .

٣- شهد سجل الصادرات الزراعية تدهور ملحوظ خلال مدة الدراسة إذ وصل هذا التراجع عام ٢٠١٠ ( ١٧،٢) تريليون دينار بعدما كان قد بلغ عام ٢٠٠٧ ( ٥٢،٤) تريليون دينار .

٤- احتلت مشكلة المياه مقام الصدارة في سلم الإشكالات التي تواجه هذا القطاع وقد تضافرت مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية في تفاقم هذه المشكلة.

٥- أسهم الانفتاح الاقتصادي عام ٢٠٠٧ وانخفاض الأسعار الضريبة والكمركية إلى تشجيع دخول المنتجات الزراعية المستوردة وإغراقها للأسواق العراقية مما أسهم في النهاية إلى تدهور حجم الإنتاج المحلي .

٦- تعد الملوحة والتصحر وضعف المستوى التكنولوجي وسوء الإدارة من المشكلات الرئيسية التي تواجه أداء القطاع الزراعي .

٧- بالرغم من زيادة حصيلة التخصصات الاستثمارية للقطاع الزراعي طيلة مدة الدراسة إلا أنها لاتزال متواضعة قياسا بالتحديات التي تواجه هذا القطاع حيث لم تزيد هذه التخصيصات عن ١٠٧% من إجمالي الموازنة العامة .

٨- اتجهت مخصصات الدعم الحكومي إلى الزيادة لتصل إلى (٧٥٠ ) مليار دينار عام ٢٠١١ واشتملت على عدد من البنود منها شراء المحاصيل وبيع الأسمدة والبذور والدواجن بأسعار مدعومة .

٩- تضمنت هيكلة المبادرة الزراعية تشكيل وحدة صناديق القروض التخصصية الزراعية التنموية ضمن هيكل المصرف الزراعي .

١٠- توزعت تخصيصات المبادرة الزراعية بين صناديق الإقراض وإدارة المبادرة إلى جانب وزارتي الزراعة والموارد المائية .

## التوصيات

١- الاهتمام بأساليب التنمية الريفية المتكاملة وتقديم الخدمات الشاملة وفي مقدمتها القضاء على الأمية وتحسين مستوى أداء القطاع التعليمي في الأرياف بغية تحقيق التوافق بين القوى العاملة الريفية من جهة ومستوى التطور التكنولوجي من جهة ثانية.
٢- اعتماد سياسات وبرامج تنظم عمليات استيراد السلع الزراعية بما يساعد على تنظيم واستقرار الأسعار لحماية المنتجات المحلية.
٣- وضع قانون التعريفة الكمركية موضع التطبيق العملي لما في ذلك من اثر ايجابي في تقليل المنافسة غير المتكافئة بين السلع المحلية ونظائرها المستوردة إلى جانب ماسيئول أليه تطبيق هذا القانون من زيادة حجم الايرادات العامة.
٤- أجراء مراجعة شاملة عند أبرام اتفاقيات تحرير التجارة ومنها الاتفاقية الزراعية لمنظمة التجارة العالمية والأخذ بنظر الاعتبار هشاشة القطاع الزراعي في المرحلة الراهنة والاثار السلبية التي يمكن أن تترتب عليه عند توقيع مثل هكذا اتفاقيات.
٥- معالجة وأعاده تأهيل المشروعات الأروائية من خلال اعتماد طرق الري الحديثة مثل الري بالتنقيط والري بالرش وذلك لتقليل الهدر بالمياه المستهلكة.
٦- وضع ستراتيجة للنهوض بواقع القطاع الزراعي من خلال تشخيص مشكلاته التي اشرنا أليها في هذا البحث والمتمثلة في التصحر والمنافسة الخارجية والمياه والضعف المالي والتكنولوجي إلى جانب وضع سقف زمني لمعالجة هذه المشكلات.
٧- زيادة حصة القطاع الزراعي من التخصيصات الاستثمارية كونه المكون المهم في الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات العامة.
٨- دعم وتطوير المصرف الزراعي وتذليل العقبات التي تواجه عملية الإقراض للمستثمرين وصغار المزارعين للحيلولة عن عزوفهم عن ممارسة هذا النشاط.
٩- جعل السعر التشجيعي يتقارب من السعر العالمي حتى لا يكون هنالك فجوه سعريه تسمح بوجود عمليات فساد مالي واداري .

# المصـــادر

**اولآ : الكتب**

١- الجاسم ، د.خزعل مهدي ، الاقتصاد الجزئي . مطبعة جامعة بغداد ، العراق ، ١٩٨٣.
٢- الزيني ، د. عبد الحسين ، الارقام القياسية ، مطبعة التعليم العالي ، بغداد ، ١٩٨٨.
٣- صقر ، صقراحمد ، النظرية الاقتصادية الكلية ، وكالة المطبوعات ، الكويت.

**ثانياً : الرسائل والاطاريح:-**

٤- دهش ، فاضل جواد ، دور تقانة الانتاج الزراعي في تحقيق الامن الغذائي في العراق في ظل تحديات العولمة ، رسالة ماجستير جامعة بغداد ، ٢٠٠٣.
٥- سلمان ، بثينة حسيب ، الامن المائي وتأثيره في التنمية الزراعية في العراق ، رسالة ماجستير ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٦ .
٦- عبد الرزاق ، د. طيب عثمان ، انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية ، الاشكالية والمتطلبات ، مجلة دراسات اقتصادية ، بيت الحكمة ، العدد ٢٠ لسنة ٢٠٠٨ .
٧- العزي ، عمر حميد ، استشراف مستقبل التنمية الزراعية في العراق في ظل ازمة الغذاء العالمية ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، ٢٠١٠.
٨- عيدان ، اياد كاظم ، البيئة الاستثمارية الزراعية ودورها في جذب الاستثمار في العراق ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، ٢٠١٠.
٩- المنشداوي ،وداد علي زغير ، واقع وافاق انتاج وتسويق التمور في العراق ، رسالة ماجستير ،جامعة بغداد ٢٠١١،ص٩٨

**ثالثاً : البحوث والدراسات**

١٠- البدران ، علاء هاشم ، واقع المياة في البصرة ... مشاكل وحلول ، مؤتمرتهديدات الواقع المائي في العراق ، وزارة التخطيط ، ٢٠٠٩.
١١- جواد ، سرمد عباس ، تشخيص عوامل الضغط على الموازنات العامة الحديثة في العراق ، بحث منشور على موقع الالكتروني ، وزارة المالية ، ٢٠٠٧.
١٢- رحيمة ، د.عبد الامير ، القطاع الزراعي واقعة ، مشاكلة ، افق تنمية ، بحث منشور على الانتر نت www.iraqicp.com .

١٣- الراوي ، د.احمد عمر ، مستقبل القطاع العراقي ، في ضوء المتغيرات الجديدة ، المحلية العراقية للعلوم الاقتصادية ، الجامعة المستنصرية ، العدد (١٣) السنة الخامسة ، ٢٠٠٧.
١٤- شنجار ، د.عبد الكريم جابر ، القطاع الزراعي في العراق مابعد العقوبات الدولية ما العمل المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، جامعة المستنصرية العدد (١٣) السنة الخامسة ،٢٠٠٧.
١٥- وزارة التخطيط ، مؤشرات احصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للمدة (٢٠٠٧-٢٠١١).

**الوثائق الرسمية :**

١٦- كتاب المصرف الزراعي ذو العد ١٣٧٩ في ٢٠٠٨/٢/٢٥.
١٧- الامر رقم (٣٨) الصادر عن سلطلة الائتلاف الموقتة – ضريبة اعادة اعمار العراق.